الأنباء
الاربعاء 26 اغسطس 2015

انسحاب وزراء حزب الله وعون من الجلسة الاستثنائية وباسيل اعتبرها مسرحية

«جدار برلين» اللبناني يسقط.. والحكومة تلغي مناقصات النفايات

ناشطون لبنانيون حولوا الجدار العازل الى لوحات احتجاجية قبل ان تزيله السلطات أمس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

انسحب وزراء تكتل التغيير والاصلاح وحزب الله من الجلسة «لأن هناك مسرحية في موضوع النفايات»، كما قال وزير الخارجية جبران باسيل.

اما الوزير حسين الحاج حسن فقد رد انسحاب وزيري الحزب الى تجاوز المبادئ المتعلقة بالشراكة وعلى ضرب العمل المشترك، وقال ان الجلسة خصصت لمناقشة النفايات.

وكان وزير التكتل الآخر إلياس ابوصعب غادر الجلسة باكرا لارتباطه بموعد سفر، واكد مسبقا ان الوزراء امام نقاشات عقيمة.

لكن الجلسة استمرت بحضور 20 وزيرا، واتخذت قرارا بصرف 100 مليون دولار لتنمية منطقة عكار لقاء استخدام بعض مناطقها كمطامر للنفايات بعد إلغاء المناقصات التي ارسيت على 6 شركات اول من امس، وهي قد اكدت بذلك على مشروعية وانتاجية جلساتها، ولتغطي موقف الرئيس تمام سلام الذي كان اعلن انه لن يدعو لجلسة جديدة للمجلس ما لم تكن جلسة الامس منتجة.

مصادر لـ «الأنباء»: حزب الله استاء من حديث سلام عن النفايات السياسية

وشكل انسحاب وزراء حزب الله والتيار الوطني الحر محكا لمدى قبول الحزب والتيار بتمرير جلسة وزارية تتخذ فيها قرارات بالاكثرية.

وقال ناطق باسم الحركة البيئية المشاركة في الاعتصامات المضادة لطريقة المعالجة الحكومية للنفايات: اننا لا نعول على هذا الانسحاب الناجم عن تضارب في المصالح بين السياسيين، وليس من باب التضامن مع المطالب الشعبية.

وبعد اقل من 24 ساعة لاختيار 6 شركات لجمع ومعالجة النفايات في البلاد، ألغت الحكومة المناقصات بعدما طالبت بذلك الحركة الاحتجاجية التي يقودها المجتمع المدني ووصفها المناقصة بأنها «سرقة للمال العام». وقال وزير الاعلام رمزي جريج، في مؤتمر صحافي اعقب الجلسة الاستثنائية، ان الحكومة قررت إلغاء نتائج المناقصة الخاصة بالنفايات.

واوضح جريج ان السبب في إلغاء المناقصة يعود لارتفاع عرض الاسعار التي تقدمت به الشركات الرابحة.

وسبق ان اطلق ناشطون صفحة على موقع فيسبوك مقرونة بوسم «طلعت ريحتكم»، واحتل مركزا متقدما على قائمة التداول عبر تويتر ايضا، كما ارتفع عدد المعجبين بصفحة التحرك على فيسبوك من 6000 الى اكثر من 100 الف خلال ايام قليلة.

يذكر ان ازمة النفايات في بيروت هي المحرك الرئيسي للاحتجاجات الحالية في العاصمة، حيث دخلت شهرها الثاني في ظل غياب الحلول الجذرية، وتزايد مخاوف اللبنانيين من اعادة انتشارها في شوارع وازقة العاصمة، مع اعتماد الدولة حلولا مؤقتة تقضي بنقل النفايات من الحاويات الكبرى الى مكبات مؤقتة تهدد الصحة العامة، بحسب مصادر طبية.

وكانت جلسة مجلس الوزراء افتتحت على وقع تصريح لوزير الصناعة حسين الحاج حسن اعلن فيه باسم حزب الله عدم القبول بالبحث في ملف النفايات المدرج على جدول اعمال الجلسة او اي ملف آخر قبل مناقشة موضوع المراسيم التي دفعت بطريقة ملتبسة، لأنها تمس بالشراكة داخل الحكومة والتفاهم.

والمراسيم المقصودة تلك التي وقعها 18 وزيرا وعارضها وزراء الحزب والتيار الوطني الحر، الا ان رئيس الحكومة اعتبرها مستوفية للشروط الدستورية والميثاقية كونها موقعة من اكثرية الوزراء المطلقة.

ويتضامن حزب الله مع حليفه العماد ميشال عون في هذا المجال، حيث يطالب ان اجماع الوزراء لا اكثريتهم شرط لنشر المراسيم.

ويرد الرئيس سلام ان كل القرارات الصادرة بالاكثرية ستأخذ طريقها الى التنفيذ، واضاف: حتى عندما يكون هناك رئيس للجمهورية فإن الدستور يمهله مدة اسبوعين لطلب اعادة النظر بالمرسوم او القرار المتخذ، واذا انقضت المهلة واصر مجلس الوزراء على هذه القرارات يتم اصدارها وتنفيذها.

وزير المال علي حسن خليل على خطى رئيس كتلته نبيه بري الذي اعتبر اسعار النفايات المعتمدة عالية والمطلوب خفضها او إلغاء المناقصات.

ولم يكن وزير العدل اشرف ريفي خارج هذا السياق، خصوصا ان الاسعار المقررة لنفايات منطقته (الشمال) اعلى سعرا من نفايات باقي المناطق (189 دولارا للطن مقابل 148 دولارا لنفايات البقاع).

ريفي رفض توقيع اتفاق المحاصصة حول النفايات، وتحدث عن محاولات لتعطيل الحياة السياسية تمهيدا لفرض حزب الله رئيس للجمهورية بقوة السلاح والشارع، وقال: لن نقبل بالمثالثة في توزيع السلطة ونتمسك بالمناصفة.

مصادر وزارية ابلغت «الأنباء» ان ما نشهده في لبنان الآن يؤشر بوضوح على انه لا حل الآن لا بالسياسة ولا بالنفايات. كما اكدت مصادر في 14 آذار لـ «الأنباء» ان التشنج الذي ابداه حزب الله امس مردود الى الاستياء من حديث الرئيس تمام سلام عن «النفايات السياسية»، وقد رد النائب محمد رعد امس بالقول ان هذا الكلام غير مسموح.

ويبدو انه زاد طين الغضب الشعبي بلة الجدار الذي اقامته وزارة الداخلية بين مقرها في السراي الكبير وبين ساحة رياض الصلح حيث يتجمع المعتصمون من حملتي «طلعت ريحتكم» و«بدنا نحاسب».

وقد امتد «جدار العار»، كما وصفه المتظاهرون، من مبنى الاسكوا حتى مبنى البنك العربي عازلا ساحة رياض الصلح، حيث موئل التظاهرات عن مداخل السراي الكبير.

بيد ان ردود الفعل على اقامة هذا الجدار الذي لا مثيل له الا في الضفة الغربية وبرلين سابقا حملت الرئيس تمام سلام على اصدار الاوامر بازالته فورا.

وتقول مصادر سلام لـ «الأنباء» ان رئيس الحكومة فوجئ بالجدار المركب في الليل، والذي قررته القوى الامنية بموافقة وزير الداخلية نهاد المشنوق، واذا به يعطي عكس النتائج المتوخاة منه، حيث بدأ المعتصمون في الساحة يطرحون فكرة الانتقال الى منازل الوزراء والاعتصام امامها، كما ان الاصداء الديبلوماسية للجدار لم تكن مشجعة ما حمل رئيس الحكومة على تقرير ازالته، فيما هرع الناشطون البيئيون الى تسجيل خواطرهم وافكارهم ورسوماتهم عليه والتقاط الصور التذكارية قبل ان تستكمل الرافعات ازالته، فيما اعتبره الناشطون انتصارا للحركة الشعبية.

علوش لـ «الأنباء»: لبنان دخل مرحلة الوقت الضائع واستقرار المنطقة مرتبط بالمكاسب الإقليمية لإيران

بيروت ـ زينة طبّارة

مصطفى علوش

رأى القيادي في تيار المستقبل النائب السابق د.مصطفى علوش، أن لبنان دخل مع إصرار العمال ميشال عون على عدم انتخاب رئيس سواه للجمهورية، وحزب الله على القتال في سورية مرحلة الوقت الضائع، وهي مرحلة لا أفق لها لارتباطها مباشرة بالأزمة السورية، ولا يمكن بالتالي الحديث عن استقرار أمني وسياسي فيها مادام هناك مجموعة في لبنان تابعون للحرس الثوري تربط مصيرها بمصير الرئيس الأسد، ما يعني أن مشهد الكر والفر السياسي في لبنان سيستمر بوتيرته الحالية الى حين انجلاء الصورة الإقليمية.

ولفت علوش في تصريح لـ «الأنباء» الى ان التسويات في لبنان إن حصلت ستكون «بالقطعة» وبملفات غير استراتيجية على المستوى الإقليمي، كآلية عمل الحكومة وتشريع الضرورة، فيما ملف رئاسة الجمهورية سيبقى في الثلاجة الى حين ظهور التسوية الكبرى المرتقبة للمنطقة، وذلك لكون الرئاسة تخضع لعدد من التجاذبات المحلية والإقليمية وأهمها اثنتان: 1 ـ رغبة البعض وعلى رأسهم حزب الله في تغيير قواعد النظام في لبنان، 2 ـ الهوية السياسية للرئيس لأنها ستكون على تماس مع المعسكرات القائمة في المنطقة.

وردا على سؤال، أعرب علوش عن قناعته بأن المعطيات الراهنة توحي بأن حزب الله والعماد عون لن ينسحبا من معركتهما قبل تغيير قواعد النظام من خلال مؤتمر تأسيسي، أو الذهاب الى حلول أخرى لا تقل خطرا عن المثالثة كالفيدرالية وقانون الانتخاب «الأرثوذكسي» والمداورة بين الرئاسات، خصوصا أن حزب الله يعطي انطباعا بأنه سيطالب لاحقا بالثمن مقابل ما يسميه الحزب «مقاومة ونضالا» ضد إسرائيل، ومقابل عدد القتلى الذين سقطوا من صفوفه في الحرب السورية، والأهم مقابل ما زرعته إيران من استثمارات في السياسة اللبنانية.

واستطرادا، لفت علوش الى ان إيران ستذهب بنتيجة الاتفاق النووي الى مزيد من التشدد في المنطقة العربية، والى مزيد من التفرغ المالي والمعنوي للعبث بدول المنطقة، بدليل اكتشاف خلايا إرهابية تابعة لمنظومة «العبث» التابعة للحرس الثوري الإيراني في عدد من الدول العربية، ناهيك عما نشهده من تصعيد أمني في سورية والعراق واليمن، ما يعني من وجهة نظر علوش أن الاستقرار في المنطقة غير مرتبط بالاتفاق النووي بين إيران والغرب إنما بما ستحققه إيران من مكاسب في التسوية الإقليمية.

آراء في «تظاهرات بيروت» حافلة بالشكوك والحذر: «الخوف من» الطبقة السياسية و«الخوف على» الحراك

بيروت: من الكثير الذي كتب عن تظاهرات بيروت التي أعادت الى الذاكرة تظاهرات شعبية في دول عربية وفي بدايات الربيع العربي، نورد هذه النماذج والعينات:

1 ـ كتب المحلل سمير السعداوي: السجال المستحق الآن هو حول آفاق هذا التحرك الذي ربما يكون حمل أكثر مما يتحمل لجهة الرهان عليه مشروعا يتيما خارقا للطوائف والانقسامات، في حين لا يستطيع مضاهاة الطبقة السياسية تنظيما وقدرة على الحشد وإثارة الغرائز.

والجدل أيضا حول جدوى رفع شعارات من نوع «إسقاط النظام» من دون وجود بدائل وآليات مناسبة للتغيير.

المأزق أن المطالب التي رفعها بعض المتظاهرين لجهة «إسقاط النظام» تبدو غير ناضجة، فماذا لو استقالت الحكومة ومعها المجلس النيابي؟ من يسير أمور البلاد حينها؟ وهل ستبقى بعدها هيبة لشرطي أو رجل أمن لتدارك فوضى واعتداءات محتملة على الأملاك العامة والخاصة؟ ربما أوحت الأحداث في شوارع بيروت نهاية الأسبوع الماضي، بأن هناك ربيعا تهب نسائمه على البلاد، لكن أي ربيع متوقع في ظل الشواهد المخيفة في المنطقة، ومن دون قيادات سياسية تتبنى مشروعا لدعم الحرية والتداول السلمي، وأيضا تضبط سلوك المجتمع وتقدم نفسها نموذجا ومرجعية للقيم، لينعكس ذلك على أداء المؤسسات.

2 ـ الصحافي والكاتب حازم الأمين شارك في تظاهرة وسط بيروت وكتب تعليقا تحت عنوان «تظاهرة بيروت: اشتباك بين بري وعون»: تظاهرة بيروت كانت من دون «لغة سياسية». ذروة السياسة تمثلت في شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». ما هو النظام في لبنان؟ ومن هو النظام الذي أردنا إسقاطه؟ هو شيء غير محدد على الإطلاق، ومن المؤكد أن اثنين من المشاركين لم يكونا متفقين على هوية النظام الذي يريدان إسقاطه. من المؤكد ان النظام ليس تمام سلام، فالرجل من هامشه، كما أنه ليس عناصر الأمن الذين وقعت المواجهات بيننا وبينهم، ذاك أن عددا منهم شرعوا في البكاء وهم يحملون هراواتهم. ومن جهة أخرى النظام كان يتظاهر معنا، فها هم العونيون المشاركون في النظام وفي الحكم وفي الحكومة يشاركوننا غضبنا عليه، ونبيه بري أيضا، وهو ركن النظام و«عموده» كان معنا في التظاهرة. ربما كان محقا من قال ان ميشال عون عجز عن التظاهر على مدى أسبوعين دعا خلالهما لتظاهرات ولم يستجب أحد دعوته، فقرر أن يركب موجة التظاهرة وأن يحول مسارها، فما كان من خصمه نبيه بري إلا أن أعاق مسعاه وأفشل التحرك. فقد أرسل نبيه بري «شعبا» صغيرا إلى شعب التظاهرة، وأرسل ميشال عون «شعبا» آخر.

3 ـ يرى المحلل السياسي ـ الاجتماعي سامر فرنجية أن تحرك المجتمع المدني الأخير في لبنان، المعترض أو «الثائر» على الحكومة اللبنانية نتيجة أزمة النفايات وبوادر أزمة الكهرباء، جاء ليظهر بعض الحيوية المطلبية غير المتوقعة.

بيد أن هذه الحيوية لم تنجح في إخفاء أزمة تحركات اعتراضية كهذه في لبنان، وهي أزمة عبرت عنها خطابات التحرك وشعاراته.

أظهر التحرك الأخير إشارات عدة تنم عن استمراره في النهج المأزوم للمجتمع المدني اللبناني، أكان في اختيار مكان التجمع أو شعاراته أو مطالبه واستكمل التحرك الأخير منطق بدايات ما سمي بـ «المجتمع المدني» في التسعينيات، حيث شكل تجمع الفاعليات والمنظمات والأحزاب المنضوية تحت شعاره، مشروعا بديلا عن الطبقة السياسية.

أخبار وأسرار لبنانية

● **زعيم الكتائب يلوح بالاستقالة**: توقفت مصادر عند تلويح رئيس حزب الكتائب سامي الجميل بالاستقالة من الحكومة في حال استمرار التعطيل، حيث أكدت مصادر كتائبية أن «لا التعطيل مقبول ولا الخضوع للتعطيل مقبول».

● **حوار عين التينة مطبخ مركزي للقرارات**: هيمنت التطورات الميدانية وأعمال التظاهر والتخريب في وسط العاصمة على الجلسة الحوارية الـ 17 التي عقدت في عين التينة بين تيار المستقبل وحزب الله.

كما جرى البحث في الوضع الحكومي وفي اجتماع مجلس الوزراء مع التأكيد على حفظ الاستقرار.

ويرى مراقبون أن حوار عين التينة أصبح بمثابة إطار للتشاور والتنسيق في شأن القضايا المطروحة ومطبخا مركزيا لقرارات الحكومة.

وما يتفق عليه في هذا الحوار (مثل التمديد للقادة العسكريين) يصبح نافذا، وما لا يتفق عليه لا يشق طريقه الى التنفيذ ولا إمكانية لذلك.

(علم أن وفد تيار المستقبل أثار أحداث الشغب التخريبية التي اندلعت في منطقة «السوليدير»، ونفى وفد الحزب «أي علاقة لحزب الله بهذه الأحداث»، غير أنه جدد التمسك بمعادلته القائمة على «ضرورة التفاهم مع عون لتسهيل العمل الحكومي»، لافتة إلى أن «هذه المماحكة السياسية استغرقت معظم الحديث بين الجانبين كلما تمت مقاربة أي شأن ذي صلة بمسألة إعادة تفعيل العمل المؤسساتي في البلد».

في حين أعلنت المصادر أن الجولة الحوارية المقبلة ستعقد في 15 أيلول المقبل).

● **مبادرة إنقاذية من بكركي**: ألغى البطريرك بشارة الراعي زيارته الى الخارج، لإطلاق مبادرة إنقاذية بعدما لامست الأوضاع في البلاد حد الانفجار، وسيحض الزعماء الموارنة على التوافق لانتخاب رئيس للجمهورية.

وتتمثل هذه المبادرة في محاولة الراعي جمع الزعماء الموارنة الأربعة في بكركي ووضعهم أمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية، لأنه يعتبر أن ما يحدث في لبنان سببه الأول غياب رئيس الجمهورية، وإذا اتفق المسيحيون على رئيس فسوف يحل جزء كبير من أزمة البلد.

● **7 أيار شعبي**: يرى مصدر في 14 آذار أن ما حصل ويحصل اليوم في وسط بيروت يشكل نسخة منقحة عن 7 أيار 2008، إنما 7 أيار شعبي هذه المرة.

فحزب الله وجد أن الورقة المطلبية قابلة للاستخدام وقادرة أن تكبر ككرة الثلج من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

وإذا كان التحريك في 7 أيار 2008 من طبيعة أمنية، فهو اليوم من طبيعة شعبية، بمعنى ان 7 أيار شعبي يرمي الى تعديل قواعد اللعبة وأخذ لبنان الى تسوية جديدة.

● **الحكم العسكري**: ذكرت معلومات أن النائب أحمد فتفت طرح فكرة «الحكم العسكري» في الاجتماع الأخير لكتلة «المستقبل» من باب التحليل، وكانت المفاجأة أنها وجدت صداها بين بعض أعضاء الكتلة. واعتبرت مصادر مطلعة أن الرابح الوحيد حتى الساعة مما حصل هو العماد جان قهوجي، خاصة في ظل مطالبة بين المتظاهرين بتشكيل حكومة عسكرية انتقالية.

● **اللعبة السياسية بين بيري والسنيورة**: يرى «نائب وسطي» أن اللعبة السياسية في البلد في يد شخصين:

ـ الرئيس فؤاد السنيورة الذي هو وليس الرئيس سعد الحريري من يمسك بزمام الأمور داخل الدولة، مجلسا وحكومة وإدارات ومؤسسات.

ـ الرئيس نبيه بري الذي هو من يدير اللعبة ويتحكم بمفاصلها ومناوراتها. مع أن القرار النهائي والفاصل هو في يد حزب الله.

● **معركة تحصيل حقوق المسيحيين**: يرى مصدر سياسي قريب من القوات اللبنانية أن المرحلة الانتقالية الراهنة هي المرحلة التي يمكن فيها للمسيحيين تحسين موقعهم وتحصيل حقوقهم... فعندما يحين أوان التسوية فإنها ستحصل بين «المستقبل» وحزب الله ولا يكون للمسيحيين من مكان ودور مؤثر.

ويرى هذا المصدر أن «القوات» تخوض معركة تحصيل حقوق المسيحيين تحت عنوان الطائف وتطويره وتطبيقه، وأي عنوان آخر مثل الفيدرالية وتغيير الطائف لن يكون مفيدا وإنما سيكون بمثابة استفزاز لمشاعر ومصالح السنة.

ضاهر والمشنوق: في إطار حملته المفتوحة على الوزير نهاد المشنوق، أبدى النائب خالد ضاهر لمقربين منه تخوفه من استدراج الشارع السني مجددا الى الشارع تحت شعار الدفاع عن الرئاسة الثالثة، وبعد انتهاء استخدامه، يبدأ وزير الداخلية نهاد المشنوق عمله في اعتقال المشاركين وزجهم في السجون وتعذيبهم بتهمة الإرهاب والإخلال بأمن البلد».

وقال ضاهر في مؤتمر صحافي أنه شخصيا لن يدافع عن السرايا الحكومية «لأن السنة فيها هم شركاء الحزب الإيراني، وعليهم أن يدافعوا عنها عبر الأجهزة الرسمية، أما سنتنا فيطالبون بحقوقهم لأن هذه الحكومة قامت باعتقال شبابنا وبالتفريط في حقوقنا ووطنيتنا».

لماذا يحرص المستقبل على الحكومة؟ لفتت أوساط شمالية الانتباه إلى أن «المستقبل» يبدي حرصه الشديد على حرمة السرايا الحكومية كونه موجودا في الحكم، في حين أنه لم يراع هذه الحرمة خلال حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عندما حاول أنصار «المستقبل» اقتحامها، ومن ثم إقامة الاعتصامات والخيم أمامها وأمام منزل ميقاتي في طرابلس، فضلا عن عدم تفويت أي فرصة للإساءة إلى رئيس الحكومة بهدف إضعاف هذا الموقع.

إسرائيل تمتنع عن اتهام حزب الله: لاحظت مصادر حرص إسرائيل على الامتناع عن اتهام حزب الله بإطلاق الصواريخ الـ 4 قبل أيام باتجاه الجولان والجليل انطلاقا من الأراضي السورية، إدراكا منها بأن الاتهام سيرتب عليها مسؤولية الرد على حزب الله مباشرة، وبالتالي إمكان التدحرج نحو مواجهة واسعة لا تريدها.